لجنة فنية سورية إيرانية للتعاون الصحي

وزيرا الصحة السوري والإيراني يجريان مباحثات لتطوير العلاقات الطبية في مجال تبادل الأدوية والبحوث الصحية

غباش:

نعمل على ترجمة العلاقات القوية بين البلدين إلى تعاون صحي متبادل

عين اللهي:

نسعى للتعاون في مجال الوقاية والعلاج للأمراض المشتركة المنتشرة في البلدين

محمود الصالح
تصوير مصطفى سالم

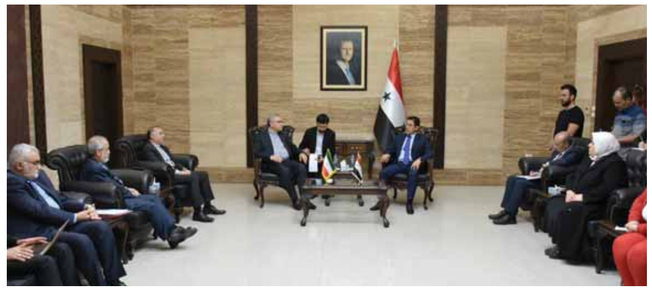

التقى وزيرا الصحة السوري حسن غباش والإيراني بهرام عين اللهي الذي بدأ أمس زيارة إلى دمشق على رأس وفد طبي وعلمي عالي المستوى بهدف تعزيز العلاقات الصحية بين البلدين.

وأكد غباش في كلمته الترحيبية بالوزير الضيف وأعضاء الوفد المرافق أهمية الزيارة في ترجمة العلاقات التاريخية بين البلدين من خلال تحقيق التعاون المشترك في جميع المجالات الطبية والعلمية منوهاً بضرورة البناء على زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى الجمهورية الإيرانية مؤخراً والنتائج الإيجابية لهذه الزيارة التي بدأت تنعكس بشكل فعلي على العلاقات بين البلدين.

وتمنى غباش أن يتم من خلال زيارة الوفد الطبي الإيراني الكثير من المخرجات، حيث توجد نقاط كثيرة سيتم بحثها مع الوفد الإيراني منها ما يتعلق بالجوانب العلمية ومنها ما هو مرتبط بالقضايا الخدمية بما يحقق مصلحة الشعبين الصديقين.

وزير الصحة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بهرام عين اللهي أكد من جهته سعادته الكبيرة وأعضاء الوفد لزيارة سورية، والقواسم المشتركة بين البلدين ولاسيما في العلوم الطبية.

وأشار عين اللهي إلى عمق العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الإيراني والسوري، مشدداً على ضرورة ترجمة هذه العلاقات الطبية إلى إبرام وثائق وخطط تنفيذية تسهم في خدمة الشعبين.

وبيّن الوزير الإيراني أن الشعبين الإيراني والسوري يعيشان في منطقة واحدة وهناك أمراض مشتركة منتشرة في كلا البلدين ويجب العمل على إيجاد العلاج لها من خلال تبادل الخبرات في مجال الوقاية والعلاج، وأكد أن هناك إمكانية للتعاون والتواصل بين الأطباء في البلدين والقيام بالبحوث العملية المشتركة بما يعزز مصلحة الشعبين.

وبيّن عين اللهي أنه ولتحقيق كل ذلك تم تشكيل فريق عمل مشترك من المعنيين في وزارة الصحة الإيرانية ووزارة الصحة السورية وهو موجود الآن في دمشق وسيضع جميع خطوط التعاون بين البلدين موضع التنفيذ من خلال اتفاقية مشتركة في مجمل هذه القضايا.

وأكد الوزير الإيراني أن إيران تعتبر العلماء في سورية جزء من الشعب الإيراني وهم أصحاب خبرة عالمية كبيرة والتعاون بين علماء وأطباء البلدين سيؤدي إلى تحقيق قوة كبيرة لإيران وسورية وركز أيضاً على ضرورة وضع برنامج زمني لكل مشاريع التعاون الطبي بين البلدين والانطلاق بها بشكل فوري.

ودعا إلى ضرورة إنتاج أدوية بشكل مشترك بين البلدين، مطالباً بإزالة العوائق والروتين الذي كان يعرقل العمل خلال الفترة الماضية.

وأوضح أنهم في إيران على استعداد لإعطاء أي مواطن سوري يريد العمل في المجال الطبي الموافقة للعمل هناك وكذلك استخدام جميع الأدوية السورية في إيران وفي الوقت نفسه التعامل معهم من الجانب السوري بالمستوى نفسه.

وطالب الوزير الإيراني بضرورة الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة بين البلدين وإعطائها نفس المصداقية وكذلك ضرورة إنجاز التوءمة بين الجامعات السورية والإيرانية.

وفي رده على سؤال «الوطن» عن إمكانية تقديم الجانب الإيراني الدعم لمنظمة الإسعاف في سورية ومدى إمكانية استقبال الأدوية السورية قال: هناك إمكانيات وطاقات كبيرة لدى كلا البلدين يمكن الاستفادة منها والعمل عليها، مؤكداً أهمية تحديد مواطن الضعف ومعالجتها ومواطن القوة وتعزيزها لدى الجانبين.

وأضاف: هذا يأتي من خلال تبادل الخبرات بين أطباء وعلماء البلدين وقد تم تشكيل لجنة خاصة الآن لتحديد الأدوية المطلوبة في سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يرافق الوزير الإيراني وفدٌ رفيع المستوى يمثل مختلف مفاصل العمل الصحي وصناعة الأدوية في إيران وقد بدأ بسلسلة من الاجتماعات التقنية والفنية لوضع أسس التعاون بين البلدين موضع التنفيذ.

الخوابي... تعود لتكون برادات المنازل

رئيس اتحاد حرفيي اللاذقية لـ«الوطن»: عادت هذه الصناعة لحفظ المياه الباردة

اللاذقية - عبير سمير محمود

تتصدر أواني الفخار واجهات عدد كبير من المحال التجارية في اللاذقية، مع عودة إقبال المواطنين على شراء هذه الأدوات في ظل انقطاع الكهرباء لساعات طويلة ما جعلها مصدر «تبريد» مياه الشرب في فصل الصيف.

أسمهان تقول لـ«الوطن»: إن شراء «خابية» جرة الفخار بات ضرورة في هذه الأوقات الصيفية الحارة لنتمكن من شرب مياه مقبولة غير ساخنة على الأقل وفق قولها، معتبرةً أن العادات البدائية التي نسيها الأجداد تعود إلينا ليتلقاها الأحفاد في عصر يقال إنه عصر الأتمتة والسرعة، يا للمفارقات العجيبة!.

ويرى مواطنون أن «كوز الفخار» يحفظ برودة الماء لساعات طويلة من دون أي مادة أخرى على عكس البرادات الهوائية والغازية التي تتطلب وجود الكهرباء لتبرد المياه وحفظ الطعام بشكل عام، مشيرين إلى حاجة السوق من هذه المواد بشرط أن تكون أواني فخار أصلية وغير تجارية.

وذكر عدد من باعة الأواني الفخارية لـ«الوطن»، أن استجرار هذه المواد بات مطلباً من معظم المستهلكين ما جعل التجار يقبلون على إدخال هذه المواد من محافظات أخرى وفق أسعار مرتفعة مقارنة بسنوات سابقة كانت هذه الأواني منسية فيها نوعاً ما، إلا أنها تبقى أوفر من تشغيل المولدات أو البرادات على الطاقة الشمسية وفق قولهم.

ويباع «كوز الفخار» وهو عبارة عن مصب ماء يشبه الإبريق وله فتحة جانبية وغطاء فخار في المنتصف، بأسعار تتراوح بين ٧ – ١٢ ألف ليرة حسب حجمه، والجرة الفخارية من ٣٠ – ٥٠ ألف ليرة، والكؤوس الفخارية تتراوح بين ٣ – ٦ آلاف ليرة، والوعاء الفخار من ٢٠ – ٣٥ ألف ليرة ويستعمل للطهي على النار.

وبالعودة إلى رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو الذي أكد لـ«الوطن» أن صناعة الفخار والآجر كانت قد شهدت فترة ركود بسبب توجه المستهلك بالاعتماد على الصناعات الحديثة «الزجاج، الميلامين»، والاعتماد على الكهرباء لحفظ وتبريد الماء والأطعمة كبديل لهذه الصناعة، ولكن نتيجة الحصار والأزمة في الآونة الأخيرة عادت هذه الصناعة للانتعاش بسبب توجه المستهلك للاعتماد على الفخار والآجر كبديل عن المنتجات الزجاجية، إذ حلت خوابي الفخار في كثير من المنازل محل البرادات لحفظ المياه الباردة بسبب انقطاع الكهرباء.

وأضاف برو: إن زيادة الثقافة الصحية لدى المستهلك دفعته إلى الاستعانة بالفخار بدل كثير من الأدوات الصنعية كالزجاج والمعادن في الأدوات المنزلية لما لها من أثر صحي جيد على الإنسان.

وبيّن رئيس فرع اتحاد الحرفيين أن صناعة الفخار من الصناعات التقليدية والتراثية السورية وتتمتع بأصالة وعراقة تاريخية راسخة في سورية منذ الأزل وتجلى ذلك من خلال الاكتشافات الأثرية في أوغاريت وتل مرديخ وحلب ودمشق والجنوب السوري.

وأشار برو إلى ما تعانيه صناعة الفخاريات من الكثير من المعوقات والصعوبات أهمها قلة اليد العاملة ذات الخبرة في هذه الصناعة، وارتفاع أسعار المواد الأولية ونقلها من مصادر وجودها إلى أماكن صنعها، إضافة لعدم وجود أسواق تصريف محددة للتعريف بها.

مشاكل الصحفيين مع المسؤولين..

الامتناع عن تقديم المعلومات.. ووزراء على الصامت!

العمر لـ«الوطن»: امتناع الوزير عن التصريح يدل على وجود خلل عنده

محمد منار حميجو

يعاني الكثير من الصحفيين الحصول على المعلومات الصحفية من معظم الجهات الحكومية حتى إن بعض هذه الجهات تغلق أبوابها بشكل كلي أمام الصحفي وطبعاً الحجة أن الوزير يمنع التصريحات الصحفية إلا بعد موافقته وفي معظم الأحيان الوزير نفسه لا يرد على مكالمة الصحفي أو أنه يتمنع عن استقباله بحجة أنه في اجتماع وفق ما ينقله العديد من الصحفيين عن معاناتهم اليومية للحصول على المعلومة.

امتناع الكثير من الوزراء عن إعطاء أي معلومات للصحفيين وتوجيه المديرين في الوزارة بالامتناع عن التصريحات على الرغم من أن بعض القضايا تحتاج إلى توضيح من هؤلاء المسؤولين يدفع لأن يكون الفيسبوك مصدر المعلومات ولو كانت في الكثير من الأحيان عبارة عن شائعات ما يدفع هذا الوزير أو المدير إلى المسارعة إلى نفي المعلومة أو توضيحها.

وهنا يسأل مختصون عن الأسباب التي تدفع الوزير أو المسؤول لحجب المعلومة عن الصحفيين وبالتالي فتح الباب لصفحات الفيسبوك بأن تكون مصدر المعلومة ما يؤدي إلى كثرة الشائعات، متسائلين أيضاً أنه لماذا تحولت معظم المكاتب الصحفية إلى مجرد مكاتب هدفها عرقلة عمل الصحفي، هل بسبب توجيهات الوزير أم إن هناك أسباباً أخرى لا نعلمها؟

«الوطن» رصدت آراء بعض المختصين الصحفيين حول هذا الموضوع، فأكد نائب عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق محمد العمر أن معاناة الصحفيين في الحصول على المعلومة ليست مشكلة جديدة بل هي قديمة جداً، معتبراً أن أي وزير أو مسؤول عندما يشعر أن عمله صحيح ويعمل بنزاهة هو بحاجة إلى الصحفيين حتى يبرز للإعلام والرأي العام ماذا يقدم.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر العمر أن امتناع الوزير عن التصريح يدل على أن هذا الوزير يوجد عنده خلل والكثير من إشارات الاستفهام عن عمله، مشيراً إلى أن الدور الأول في حل هذه المشكلة يعود إلى اتحاد الصحفيين ويعول عليه أن يأخذ دوره في مساعدة الصحفي في الحصول على المعلومة وخصوصاً أنه يوجد حالياً في المكتب التنفيذي في الاتحاد صحفيون حقيقيون يعملون في مؤسسات إعلامية وما زالوا يمارسون مهنة الصحافة .

وشدد على ضرورة أن يكون هناك توجيه من مجلس الوزراء على ضرورة إعطاء المعلومات للصحفيين وأن يكون هناك تأكيد ومحاسبة في هذا الموضوع، مشيراً إلى أن أي مسؤول لا يرد على الصحفي أكثر من مرة فإن من حقه أن يكتب ذلك لأن المسؤول بعد ذلك سواء كان وزيراً أم محافظاً أم رئيس جامعة من الممكن أن يتعامل مع الصحافة باحترام أكثر.

وأعرب عن أمله أن يتضمن مشروع قانون الإعلام الجديد مواد تلزم المسؤول بإعطاء المعلومة والتعاون مع الصحفيين.

وأشار العمر إلى أهمية دور المكاتب الصحفية في الوزارات المختلفة بأن تقدم التسهيلات لزملائهم الصحفيين في المؤسسات الإعلامية المختلفة.

وأضاف العمر: وهنا لابد من ذكر قضية مهمة وهي أنه لو كان الذين يعملون في معظم المكاتب الصحفية صحفيين حقيقيين ميدانيين لتعاونوا مع الصحفيين بشكل إيجابي أكثر لأنهم يعلمون ما خصوصية مهنة الصحافة وأهمية إعطاء المعلومة في الوقت المناسب وإلى آخره، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك في المكاتب الصحفية من يعلمون في مجال الصحافة وفي مؤسسات إعلامية وليس مجرد موظفين إداريين وهذا قد يساعد في الوصول إلى المعلومة.

ولفت إلى أنه لاحظ أن هناك في بعض المكاتب الصحفية من يعملون في مجال الصحافة ولكن عبر عن خشيته بأن يتعاطفوا مع إداراتهم في الوزارة أو المؤسسة أكثر من تعاطفهم مع مهنتهم لأسباب قد تكون إدارية أو تحفيزية.

ورأى العمر أن شبكات التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين فهي تؤدي وجبة سريعة جداً ولذيذة إلى المواطن ولكن هذه الوجبة قد تكون مؤذية وضارة وسامة لكن المواطن يحتاج إلى المعلومة بسرعة ونشر المعلومة على هذه الشبكات بسرعة أيضاً قد يكون من أحد أسبابها البطء أو التلكؤ بإعطاء المعلومة للصحفي الحقيقي الميداني الذي لا يستطيع الحصول على المعلومة إلا بعدة محاولات.

من جهته أكد عضو مجلس الشعب مالك حبيب وهو صحفي أن هناك العديد من المديرين يمتنعون عن إعطاء أي معلومات للصحفيين بحجة أن الوزير منعهم من ذلك، مضيفاً: علماً بأن توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد خلال لقائه مع الحكومة منع حجب المعلومة عن الصحفي وتقديم كل التسهيلات له للحصول على المعلومات من أي مؤسسة حكومية.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر حبيب أن أي عمل من هذا النوع هو عمل فردي من الوزير أو المدير وليس عملاً مسؤولاً لأنه مخالف لتوجيهات الرئيس الأسد.

الخضر: الكثير من المسؤولين وعلى اختلاف مستوياتهم يعمدون إلى التأخير في تقديم المعلومات هذا إن قدموها أساساً

عضو في مجلس الشعب: وزراء يمنعون المديرين عن التصريح

شح المعلومات يؤدي إلى كثرة الشائعات

ضعف ثقافة

ورأى الصحفي وعضو المكتب التنفيذي في اتحاد الصحفيين محمد الخضر أن هذه مشكلة مزمنة وليست جديدة للأسف، موضحاً أن الكثير من المسؤولين وعلى اختلاف مستوياتهم يعمدون للتأخير في تقديم المعلومات هذا إن قدموها أساساً، بالرغم من وجود تعاميم وكتب سنوية تقريباً صدرت عن رؤساء الحكومات المتعاقبين من أجل التعاون وتقديم تلك المعلومات.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر الخضر أن الأمر يرتبط بضعف ثقافة التعاطي مع الإعلام وخصوصاً المرئي منه، الخوف من الكاميرا من التصريح واعتبار الأمر نوعاً من الترف الذي لا لزوم له، مضيفاً: بل على العكس من الممكن أن يؤدي إلى «وجع رأس» بالعامية أياً كان التصريح أو الظهور الإعلامي للشخص المسؤول.

وتابع: لذلك حتى إن بعض المسؤولين يحيلون الأمر إلى موظفين في مستويات وظيفية أدنى هرباً من تقديم المعلومة أو السؤال المباشر في موضوع معين.

وأشار إلى جانب آخر في هذا الموضوع يتعلق بالتقصير، مبيناً أن الأساس في تقديم المعلومة أن يعرض صاحب هذه المعلومة نجاحاً أو إنجازاً أو أي شيء يتباهى به أمام الجمهور وبالتالي عدم الإنجاز، في أحسن توصيف إن لم يكن التقصير، يجعل بعض من لديهم المعلومة يتهربون من تقديمها خشية النقد وتحمل المسؤولية.

الخضر أشار إلى أن حجب المعلومة، حتى قانونياً يعتبر مخالفة لقوانين وتشريعات واضحة تفرض تقديم المعلومة للصحفي، موضحاً أنه يوجد في قانون الإعلام لعام ٢٠١١ نصوص واضحة تؤكد أنه على الجهات العامة والمؤسسات المعنية بالشأن العام تسهيل مهمة الإعلامي في الدخول إليها والحصول على المعلومات.

وأضاف: إن القانون ذاته أكد حق الإعلامي في البحث عن المعلومة أياً كان نوعها والحصول عليها من أي جهة كانت وله الحق في نشر ما يحصل عليه من معلومات بعد التحقق من دقتها وصحتها.

ورأى الخضر أنه يجب تفعيل المكاتب الصحفية وأن يكون مسؤول المكتب بمثابة ناطق باسم المحافظة أو الوزارة أو الهيئة المعنية، مضيفاً: عندها نكون قد وفرنا جزءاً من المعلومات والتعليقات المطلوبة طالما أن المدير أو الوزير في حالة انشغال دائمة.

سؤال الرياضيات صحيح.. و٧٠ بالمئة من الطلاب أجابوا عنه بشكل صحيح

مديرة التوجيه: السؤال طبيعي وهو من أسئلة المهارات التراكمية

محمود الصالح

أكدت مديرة التوجيه في وزارة التربية إيناس ميا في تصريح خاص لـ«الوطن» أن سؤال الجذر التربيعي في امتحان مادة الرياضيات في شهادة التعليم الأساسي الذي أثار تساؤلات في مواقع التواصل الاجتماعي سؤال صحيح وهو من أسئلة المهارات المتراكمة.

وأشارت إلى أن هذه المهارة واردة في كتاب الرياضيات للصف الثامن الجذور التربيعية، وهو سؤال بسيط جداً، ويحاكي مهارات الجذور، ويهدف إلى تحفيز الطلاب على التفكير.

وأوضحت ميا إن الطالب يستطيع اختيار إحدى المهارتين للإجابة عنها، المهارة الأولى يمكن أن يربع الإجابة ويختار الإجابة الصحيحة والمهارة الثانية يمكن أن يحذف الإجابتين الخاطئتين ويكتب الإجابة الصحيحة.

وأشارت مديرة التوجيه إلى أن وزارة التربية وبشكل دائم وبعد انتهاء تقديم كل مادة امتحانية تأخذ عينات عشوائية من جميع المحافظات وتتم دراستها من قبل الفريق التربوي لتقييم واقع ونسب الإجابات، وأضافت: في سؤال الرياضيات الذي نتحدث عنه كانت ٧٠ بالمئة من العينات العشوائية التي وردتنا صحيحة، وهذا يعني أنه ليس سؤالاً مفاجئاً إلا بالنسبة لمن كانوا يعتمدون في دراستهم على حل أسئلة الدورات، ولا يهتمون بما تلقوه من معلومات في السنوات الماضية.

ولفتت ميا إلى أن البعض ممن يدرسون دورات إذا لم تأت أسئلة الامتحانات وفق ما أعطوه للطلاب فإنهم يعملون على نشر معلومات مغلوطة بين الناس، وأغلب من يعطون اليوم دروساً خصوصية هم من خارج الجسم التربوي العامل بشكل فعلي في مدارسنا.

وبينت ميا أن الأصل في التعليم هو المفهوم التراكمي، والطالب لا يكرر ما تعلمه في سنوات سابقة لكنها تعتبر جزءاً أساسياً في مراحله الدراسية التالية، ومثال ذلك أن عمليات الجمع يتعلمها الطالب في الصفوف الأولى ولا تكون واردة في مناهجه في الصفوف العليا لكنه مطالب بها في كل المراحل الدراسية، لأنها تشكل ضرورة لتكامل معلوماته العلمية.

وكان رئيس دائرة الامتحانات في تربية اللاذقية علي محمد نقى لـ«الوطن»، ما ورد على مواقع التواصل بوجود خطأ في أسئلة الرياضيات، مؤكداً أنه لا وجود لأي خطأ ضمن الأسئلة، وأن الموجه الاختصاصي للمادة أكد أنه لا يوجد فيها أي خطأ وإنما أحد الأسئلة يتطلب مهارة لدى الطلاب لا أكثر وجميع الأسئلة صحيحة وواضحة.